الأبعاد الاجتماعية" السوسيولوجيه "
للتنميه والتخطيط

أ.د. خضر أبو قوره *

- على سبيل التقديم

ورقتنا البحثية الموسومة " **الأبعاد الإجتماعية للتنميه والتخطيط** " تعاملت مع البعد الإجتماعى للقضيه من منظور أنه – أى تخطيط التنميه – أداة إرادية للتغير الإجتماعى باعتباره منهجاً من مناهج التغيير والإنتقال بالمجتمع من وضع معين إلى وضع آخر أفضل وأحسن .

كما أوضحت أن **التخطيط** فى أبسط مراميه يعنى التدبير والرويه والتعقل . وكيف أن التدبير يستلزم القياس فى كافة مظاهره ، قياس الحاجات وترتيبها وقياس الموارد وتصنيفها ، وذلك بهدف تلبية الحاجات وإشباعها فى أفضل صورها .

والروية يقصد بها الصبر والتخلى عن القلق . فتدريب المواطنين وتوعيتهم على الصبر يعد من أهم مستلزمات التخطيط . أما الّتَعّقلْ فيعنى التضحية بالكماليات من أجل الضروريات ، والتضحيه هنا موقوته بفترة زمنيه محدوده . وهى المجال الزمنى لخطة التنمية.

وانتقلت بعيد ذلك إلى **عرض للخصائص الإجتماعية للتنميه والتخطيط** وأولها أن تكون خطط التنمية من أجل الغالبية النسبية لمواطنى المجتمع ، وأن تحترم خطط التنميه مبدأ الحريه ، وأن تقوم خطط التنميه على تلبية الحاجات المجتمعيه ثم قيام خطط التنميه على أساس الإستغلال الأمثل للموارد .

وبعد ذلك كان الإنتقال إلى ضرورة الربط بين ما هو إقتصادى وما هو إجتماعى فى خطط التنميه ، حيث أن القطاعات الإجتماعيه ليست قطاعات إستهلاكيه وحسب بل إن موقعها فى دولاب الإنتاج محورى وهام .

* أستاذ علم الاجتماع ، بمعهد التخطيط القومى .

وناقشت **الورقه** دور القيم فى قضية التنميه كهدف وغاية لها – أى التنميه – كما أن اهتمام البُعْدْ الإقتصادى بمنظومة القيم فإنه يفتح الطريق أمام إنجاز هدف ثمين للتنميه وهو تحقيق التقدم الاجتماعى ومن ثم النهضة الحضارية . كما ناقشت نظرة كل من علم الإقتصاد وعلم النفس الإجتماعى فى التعامل مع حاجات الإنسان .

وانتقلت بُعَيْدَ ذلك إلى كيفية مواجهة الخلل فى سلم القيم وما أصابه من إضطراب وارتباك خاصة لدى أبناء الطبقة الوسطى وما أدى إليه ذلك من آثار سلبية ممثلة فى التطرف والعنف . وكيف يتعامل علم إجتماع التنميه معها – أى التنميه – كعملية موحده تتفاعل مكوناتها فى حركة جدلية تأثيراً وتأثراً ، كما عالجت قضية الأمن المجتمعى كهدف تنموى هام موضحة جانبه الوقائى والعلاجى.

هذا والله سبحانه الموفق والمستعان ،،

أولا : ملامح من الجذور

التخطيط التنموي أداة إراديه للتغير الإجتماعى كما أنه وسيله تساعد في توجيه السلوك الإنساني والموارد الماديه والفنيه وجهة منظمه تساعد فى إشباع الحاجات والعمل على الموازنة بين الموارد والحاجات بطريقه تساعد على التقدم .

والتخطيط التنموى هو الذى يقوم على رؤية مجتمعية متكامله ، ولذلك يمكن أن يندرج تحت مدلوله بمعناه الواسع كل من التخطيط الإقتصادى والإجتماعى والثقافى والصحى والعمرانى..الخ ،

كما أن **التخطيط التنموى** منهج من مناهج التغيير أو الإنتقال من وضع معين فى المجتمع إلى وضع آخر أفضل وأحسن . **والمجتمع الإنسانى** دائم التحول والتطور والتقدم . والتحول نوع من التغير المستمر فى حركته فى إتجاه واحد قد يكون إلى الأمام أو إلى الخلف ، أما **التطور** فهو نوعُ آخر من التغير يأخذ صورة النمو من شكل بسيط إلى آخر يتجه إلى الأمام للوصول إلى هدف أرقى ينتظره المجتمع ويسعى من خلال التخطيط التنموي إلى تحقيقه فى مدى زمنى معين.

هذا ولقد حاول **علم الإجتماع التنموي** **دراسة أسباب التغير الناتج من خطط التنميه** ، وبدون الدخول في عرض مستفيض. لا يتسع لها المجال والمقام – فإننا نشير إلى أبرزها فيما يلى:

أ – عامل التقدم الفني الآلي والتكنولوجي

حيث كان له تأثيره ليس فقط في أنواع الإنتاج وكميته ولكن تأثيره الممتد إلى العلاقات الإنسانية والاجتماعية ، كما أن هذا التقدم إمتد أثره إلى تغير في مكانة الفرد من المكانة المُنْسّبَة بالمولد والقائم على تقسيم المجتمع إلى طبقات أفقية جامده تتحدد فيها مكانة الفرد منذ الولادة ، إلى المكانة الجديده المكتسبة بالعلم والخبرة ومدى الإسهام في الصالح العام ، يضاف إلى تغير مكانة المرأة إلى الأحسن والأفضل .

ب – العامل الثقافي

وفى المقدمة من هذا العامل تغير القيم والمعايير الأخلاقيه بالإضافة إلى نوع التفكير السائد فى المجتمع ، ويدخل فى هذا العامل الإتجاهات الأخلاقيه والإنسانيه ، فعندما يحدث تقدم آلى وتحسن فى وسائل الإنتاج ينبغي أن يواكبه تحسن فى ظروف العمل وصحة العاملين ، وأن التقدم الفنى والتكنولوجى يجب أن يواكبه التقدم فى الجوانب الأخلاقية والروحيه والثقافيه حتى يتجنب المجتمع حالة الهوة الحضاريه .

ح – العامل البيئى

الإنسان يحاول دائمًا التوفيق بين مصالحه ورغباته واحتياجاته والبيئه الطبيعيه التي يعيش فيها، ومن التغيرات الهامة فى مجتمعنا المصري المعاصر ما يحدث تنموياً فى إقليم منطقة قناة السويس من بورسعيد شمالاً إلى السويس جنوبًا من برامج تنموية طموحه سوف تغير كثيرًا من الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، ومنها أيضًا ما يحدث في مناطق أخرى كثيره مثل شبه جزيرة سيناء، جبل الجلاله ..الخ .

ثانيا: الخصائص الإجتماعية للتنميه والتخطيط

١ – أن تكون التنمية والتخطيط من أجل جموع المجتمع

وفى هذا الصدد فلقد تباينت وجهات النظر فى تحديد المقصود بجموع أو مجموع المجتمع، هل هو مجموع المواطنين ، أم الغالبيه النسبية لجميع الفئات ، دون أن يعنى ذلك الإجماع فى كل فئة . وإذا كان الإتجاه الأول يعتبر بعيدًا عن الواقعيه ، بينما يتصف الإتجاه الثانى بالواقعيه

الإقتصاديه والإجتماعيه والسياسيه باعتبار أن مواطني المجتمع يتفاوتون فى إمكاناتهم وخصائصهم، كما يختلفون فى سُلّم ترتيبهم لحاجاتهم .

ومن ثم فإن **العدالة الإجتماعية** تقتضي التضحية ببعض الإحتياطيات الثانوية من أجل الإحتياجات الأساسيه .

ومن رُوّاد هذا الإتجاه **عالم الإجتماع الفرنسي الشهير(سان سيمون** (Saint Simon ومدرسته حيث يرى ان الإقتصاد السياسي قد اتاح نَوْعاً من الحرية الاقتصادية أو بمعنى آخر ترك للظروف المجتمعية التعامل مع " **قانون العرض والطلب** " حيث أنه داخل نطاق الأسرة لا يوجد أثر لذلك القانون ولا يوجد أثر كذلك لعمليتى البيع والشراء ، وأنه خارج نطاق الأسرة فإن لكل شيء ثمناً ، كما أن كل شيء تقدر قيمته بواسطة النقود .

وجاء في مؤلف له عن " **إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي** " بان التطور التاريخي للملكية يؤكد أن نظام الملكية يسير دائماً وفقاً للمستوى العلمي والاجتماعي لكل عصر ، ففي عصر الإقطاع كانت الملكية تنتقل عن طريق الحروب بالسلب والإغتصاب ، أما الآن فإن الملكية يجب أن يحصل عليها الفرد بجهده وعمله (*) .

ويرى **سان سيمون ومدرسته** أن التخطيط هو المدخل الأساسى إلى تحقيق العدل الإجتماعى، وأن جميع النظم الإجتماعية يجب أن تهدف إلى تحسين المستوى الأخلاقى والفعلى والجسمانى للطبقة الأكثر عددًا والأشد حرماناً ، كما أن العنصر الأساسى فى التنمية والتخطيط أن تكون خطة التنميه نابعة من حاجات مُلّحة ، وأن تُوجه إهتماماً لصالح الفئات الأشد فقرًا.

٢- أن تحترم خطط التنمية مبدأ الحريه

من المفضل تحديد مبدأ الحريه وموقف خطط التنميه منها بشئ من الإيجاز ، فالحريه فى أبسط مظاهرها تعنى عدم وجود أى نوع من الضغط أو الإكراه ، وبالنسبة للإنسان فإن الحرية تعنى خصائص الإداره التى لا تخضع لأى نوع من الضغط أو الإلزام ، هذا وتوجد ثلاثة أنواع من الحرية :

(*) الدكتور / محمد طلعت عيسي ، سان سيمون (سلسلة نوافع الفكر الغربي)، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ ص٩٧، ٩٨، ٩٩ وأيضا

Saint Simon ; De la Reorganisation de la Socete EUropeenne in CEUVRes de Saint Simon et d, En fantin T. XV, Paris , 1814, p.242

أ- حريه فيزيقيه ب-حريه سيكولوجيه ج – حرية أخلاقية

الأولى : تتحقق في عدم وجود ضغط أو إكراه جسماني، وهو الذى تستند إليه السلطه القضائيه للتأكد من وجود إكراه من عدمه .

والثانيه : فتتضمن عدم وجود أى ضغط أو إكراه نفسى ، كحدوث إنفعال شديد

والثالثه : فتتضمن مطابقة الفعل الخير والواجب.

وخطط التنمية ينبغي ان تخضع لتيار القوى الإجتماعية ، بمعنى انها يجب آلا تقوم علي الخيال، وإنما تسير وفقاُ لمستلزمات الحتمية الإجتماعية ، كما تخضع لخواص الظواهر الإجتماعية وأهمها خاصيتى الإلزام والتلقائية ، فالتخطيط التنموى لابد وأن يتوافق مع تيار القوى الإجتماعية وطبيعة إحتياجات المجتمع ومستلزمات العمران .

٣- أن تقوم خطط التنمية علي تلبية الحاجات المجتمعية

إن تحديد الحاجات المجتمعية يتطلب ضرورة توافر الإحصاءات الدقيقة التي تساعد علي تقدير وقياس الحاجات المجتمعية والموارد المادية والفنية .

ولقد أكد **عالم الإجتماع الفرنسي الكبير (جورج جيرفيتش** Georges Gurvitch) إن فرع علم إجتماع التنمية قد حقق طفرة علمية واسعة لاعتماده علي التجريد والوضوح استناداً علي المعطيات الإحصائية الدقيقة ، بل ويقرر أن المعطيات الإحصائية تساعد خطط التنميه على التحديد الدقيق للحاجات المجتمعيه ووفقاً لطبيعة البنيه الإجتماعيه للمجتمع موضوع التخطيط [*] .

ويستطرد موضحا أن **التقدم التنموي** يعتمد على الإحصاءات المنظمه والدقيقه والتى تشمل كافة الإحتياجات المجتمعية الأساسيه سواء أكان الوصول إليها عن طريق التعداد والحصر الشامل، أو عن طريق البحث الإحصائى عن طريق استخدام أسلوب العيِنه .

٤- قيام خطط التنميه على أساس الإستغلال الأمثل للموارد

*Georges Gurvitch :la vocation Actuelle de la sociologie. Tom Premier,Ed,P.u.f,Paris,1967.P.3,4,5.

إن الحاجات المجتمعيه التى تم الوصول إليها عن طريق المعطيات والنتائج الإحصائيه، تتطلب أن يقابلها تحديد دقيق للموارد والإمكانات الماديه والفنية فى المجتمع .

هذا ويقصد بالموارد الطاقات الإقتصاديه المتاحه سواء فى الموارد الماليه وبنية أساسية وتحديد إتجاه وأولوية الإستثمار الأمثل للموارد البشرية وحسن الإستفاده من الطاقه البشريه الإنتاجيه.

وفى هذا السياق ينبغي لخطط التنميه حسن إدارة وتوجيه واستثمار القوى الأخلاقيه والإجتماعية والإستفاده من جانب القوة فى أكمل صورها وعلاج أوجه القصور فيها . ومن ثم فإنه من واجب التخطيط التعرف بدقه على المسائل التاليه وفى فترات زمنيه متقاربه :

أ – نوع العلاقات السائدة فى المجتمع (تعاون – صراع)

ب – إستعداد الجماعه على تحمل المسئوليه

ج – درجة التفاعل الجماعى

د – درجة التفاعل مع السلطه ومظاهره الرقابه والضبط فى المجتمع

هـ – حسن رعاية وتوجيه الحركات ذات القوه الواضحه فى المجتمع وخاصة الشباب والمرأه

و – إن سلوك أى جماعه يتحدد بدرجة كبيره بالتجانس أو عدمه فى البيئة الإجتماعيه ، وعلى المخطط أن يضع نصب عينيه أن تسير الخطه وفقا للقوى الأخلاقيه للطبيعه البشريه .

ى – الإستثمار الأمثل للقوى التشريعيه حيث من المفترض أن تراعى خطط التنميه القوانين المنظمه لشئون الأسره من حيث تحديد سن الزواج ، وأساليب الرعايه الإجتماعيه للأسره والطفوله ، والقوانين المنظمه لمشاكل الأسره الإقتصاديه والإجتماعيه ، واشتغال النساء والأطفال، ومشاكل الأحداث المنحرفين والمشرَدين ، والمعرضين لذلك .

بالإضافة لما سبق مراعاة التشريعات المنظمة لرعاية الشباب ، وشغل أوقات الفراغ . التشريعات المنظمه للأجور والتأمينات الإجتماعيه وكافة مظاهر الرعايه الإجتماعيه .

ثالثا: <u>الربط الوثيق بين ما هو إقتصادى وما هو إجتماعى</u>

١- تنطلق أدبيات الفكر التنموي فى معظمها على إعتبار التنمية قضية كبرى مُوَحّده ، تتفاعل مكوناتها في حركة جدليه تأثيرًا وتأثراً ، وتتشابك فيها الغايات والوسائل تشابكا معقداً في ديناميكية دائمة التغير. والتوصيفات السائدة للقطاعات الإقتصادية والإجتماعية فى معظمها مبتوره أو مشوهة، لأنها تفتقر في كثير من الحالات إلى التكامل المنهجي في فهم وصياغة المجتمع والإنسان .

إن جدلية العلاقة في مكونات التنمية وقطاعاتها ترفض الفصل التعسفي بين ما هو إقتصادى وما هو إجتماعى. فَمنَ الطبيعي أن الفعاليات الإقتصادية لها أبعادًا إجتماعية ، كما أن للفعاليات الإجتماعية آثارًا إقتصادية ، وللاثنين مجتمعين آثارًا وأبعادًا سياسية .

كما أن القطاعات الإجتماعية فى خطط التنميه ليست مجرد قطاعات إستهلاكية وفقط بل إن موقعها في دولاب الإنتاج محوري وهام . فالمعرفه والمهاره المترتبة على التعليم الجيد تمثل رصيدًا من المدْخلات الهامة فى عمليات الإنتاج ، وكذلك الرعاية الصحيه المناسبة لسلامة البدن ومن ثم فإنه إذا كان التعليم والصحة هَدَفاً فى حد ذاته ، فإنهما وبالضرورة وسيلة متشابكه مع غيرها . وبالمنطق نفسه فإن التعليم الجيد وسيلة للحفاظ على الصحة ، والصحة أداة للتعليم.

وهكذا تسير العلاقة الجدلية لمكونات التنمية الإقتصادية والإجتماعية . **فالبعد الإقتصادى** هو الأداة الفعالة لتحقيق :

- اشباع الحاجات الإنسانية للفرد والمجتمع وضمان حالة معيشية إنسانية فى جوانبها المادية والروحية .
- تهيئة الفرص اللازمة لممارسة العمل المنتج .
- تهيئة التواصل الفعال بين الفرد والجماعة والمجتمع ، وتعزيز فرص الإنتماء .
- توفير مجالات الحراك الاجتماعى وميادين التجديد والإبداع والإبتكار بمختلف الصور.

وهذه **المكتسبات** تمثل حلقات متصلة ومترابطه تشكل فى مجموعها منظومه متناغمه بحيث لا ينبغى تجاهل أو تأجيل واحدة منها ذلك لتعاملها مع الحاجات الإنسانيه والمجتمعيه الأساسيه فى شمولها ذلك هو الاعتبار الاول.

الإعتبار الثانى الذى يربط هذه المنظومه هو عملية التوزيع ، فإذا كانت السياسات المتصلة بتوزيع ثمار التنميه ترتبط بالكفاءة الإقتصادية لعملية الإنتاج فإن الحرص على البعد الاجتماعى فى عملية التوزيع يقوى من الإنتاج لأنه يمثل مراعاة مبدأ العدل الإجتماعى الذى إن إتسعت مساحته فإن ذلك يقترب به إلى مفهوم التكافل الإجتماعى فى تراثنا الحضارى ، وما يحققه ذلك من تقدم.

٢- دور القيم فى قضية التنمية

مما لاشك فيه أن **البعد الإقتصادى** ذو آثر كبير فى حياة الإنسان فعن طريقه يحصل على ما يحتاج إليه من سلع وخدمات وذلك عن طريق الأجور والموانح الماليه ، إلا أن كثيراً من الدراسات الاجتماعية والنفسيه والسياسيه قد أثبتت أن حزمة القيم وما تتضمنه من حوافز معنويه أو روحيه ، أو عقائديه قد تكون أكثر فاعليه فيما يسعى إليه ، بل إنها قد تتفوق على إحتياجاته الماديه . لذلك فلابد للتنميه أن تأخذ فى الإعتبار منظومة القيم كهدف ووسيلة فى خطط التنميه.

ويقوم بمهمة النهوض بهذه المنظومة مؤسسات المجتمع كافه بدءًا من الأسرة وصولاً إلى الدولة عن طريق بعض المؤسسات المنوط بها حفظ واحترام حقوق الإنسان وإقرار العدالة الإجتماعية ، وتوسيع دائرة المشاركة الإجتماعية وتفعيلها على الصعيدين المحلى والقومى.

إن **البعد الإقتصادى** فى خطط التنمية حينما يهتم بمنظومة القيم الإنسانية ، والتى بدونها تغدو التنميه عمليه مشوهه وميكانيكية . فإنه ينجز أثمن ما تحرص التنميه على تحقيقه من تقدم إجتماعى يفتح الباب واسعًا أمام تحقيق نهضة حضارية وما يرتبط بها من حركة المجتمع بأفراده وشرائحه وفئاته نحو مقاصد مشتركه ، وتكافل إجتماعى تعزيز الإنتماء والمشاركه العادله فى مغانم الوطن ومغارمه .

إنه بالقدر الذى ينشغل فيه علم الإقتصاد بقضايا الإستثمار فى شتى مجالاته ، إلا أنه قد يغلب عليها فى بعض الأحيان التفكير الخطى القائم على علاقه مباشره بين مُدْخلات ماديه إستثمارات من ناحية وبين مُخْرَجات تنتج عنها من ناحية أخرى ، إلا أن هذه العلاقة المباشره بين السبب والنتيجة تتأثر بغيرها من العوامل والقيم التى يحملها الإنسان خلال عمليات الإنتاج والإستهلاك ، وما يعطيه من أوزان لعلاقاته الإجتماعيه ومعاملاته الإنسانيه ، ونظرته إلى حاضره ومستقبله وإلى ما هو ضرورى وأساسى وإلى ما هو ثانوى.

مُجمل القول فإن ما تصنعه عوامل التنميه فى الإنسان وما يمكن أن يحدثه هو فيها يظل هو المعيار الحاكم لأهداف التنميه فى تحقيق التقدم الذى يؤدى بدوره إلى نهضه حضاريه وموقع الإنسان فاعِلًا فيها ومتفاعِلًا معها فى آن. ويظل المعيار لا مجرد نمو الثروه والدخول – رغم أهميته – وإنما ثراء النفس الإنسانيه ، بما فى ذلك الإنتماء والعطاء للمجتمع ، والحب للذات وللأرض وللوطن .

ولربما يكون من المفيد المقارنه بين تصور كل من الإقتصاد وعلم النفس لحاجات الإنسان ، فبينما يركز الأول على الحاجة إلى الغذاء والكساء والسكن إلى جانب العدل والتعليم ، يركز الثانى على الحاجه إلى التقدير المتبادل في بيئته ووسطه الإجتماعى ، والحاجه إلى العمل المنتج ، والممتع ، وحاجة الإنسان إلى أن يُحِبّ وأن يُحَبَ ، والحاجة إلى الإنتماء إلى الجماعه ، والحاجه إلى المشاركه والتفاعل . ومن التركيز على مجرد إشباع الحاجات الماديه للإنسان إلى إشباع حاجات كل الإنسان جسدًا وروحا ، فاعلاً ومتفاعلاً ، قيماً وعلاقات حاضرًا ومستقبلا . ومن ثم تصبح جهود التنميه معتمدة عليه تخطيطاً وتنفيذاً ، كما تغدو ثمارها له وللأجيال القادمه من بعده

٣- مواجهة الخلل فى سلم القيم

مما لا شك فيه أن البعد الإقتصادى فى التنميه ، وما يتضمنه من عمليات الإنتاج والأجور ، واستغلال الموارد الطبيعية ، والإستثمار والأثمان، وعلاقة إنتاجية العمل بإنتاجية رأس المال ..الخ، كل هذه الأمور تؤثر وتتأثر بشبكة العلاقات فى المجتمع ، وما يحكم تلك العلاقة من شروط ونتاج إجتماعى ونفسى وإنسانى .

ومن الصعوبة حصر التخلخل الذى أصاب سلم القيم لدى المواطن وما أصاب هذا السلم من إضطراب وخلط وتناقض سواء فى الإطار العام وهو إشكالية علاقة الفرد بالمجموع ، وما تعرضت له هذه العلاقه من وهَن وتَعارض ، ومناوره وتحايل ، واستغلال وتجزئه وازدواجيه ، وغير ذلك من صنوف علوم الإتساق والإنسجام النسبى .

ومن خلال هذا الإضطراب وتماوجاته تناقضت القيم والسلوك لدى الإنسان فيما يتعلق بنظرته إلى نفسه كفرد ، ونظرته إلى نفسه كمواطن ، ونظرته إلى نفسه كإنسان .

إن الأوضاع السياسيه والإقتصاديه والإجتماعيه السائده منذ ما يزيد على عقدين من الزمان قد أشاعت لدى الإنسان ، خاصة لدى الطبقة الوسطى إتجاهاً نحو التركيز على النظر إلى نفسه كفرد فى الأغلب والأعم من سلوكه وتوجهاته . يعنيه بالأساس السلامة والعافيه لشخصه ، وكل من يرتبط بذاته من أسرته وعائلته. أليست الطائفيه التى أطلت برأسها ، بل ناءت بكلكلها ، نوعًا من الإنفصال بين الجماعه والمجتمع ؟ بل ظاهرة التطرف والعنف مُدَجّجه بالسلاح وممارسة القتل والإرهاب والترويع تمثل ضرْباً من ضروب هذا الإنفصال بين هذه الجماعه والمجتمع وادعائها إمتلاك الحقيقه دون سواها ؟

هذا وقد جرى العُرف فى **خطط التنميه على تقسيم الأبعاد الإجتماعية** إلى مجموعة من القطاعات : التعليم ، الصحة ، الثقافه ، الرعاية الاجتماعيه ، رعاية الشباب والرياضه . إلا أن أحد المقولات الأساسيه فى علم إجتماع التنميه Sociologie de development أنها – أى التنميه – عمليه موحده ، تتفاعل مكوناتها فى حركه جدليه تأثيرًا وتأثرًا ، وتتشابك فيها الغايات والوسائل تشابكا مُعَقّدًا . بمعنى أن الفعاليات الإقتصاديه لها آثار إجتماعيه ، وللفعاليات الإجتماعيه آثار إقتصاديه . كما أن للإثنين من الفعاليات آثار وأبعاد سياسيه .

وهذا **التفاعل المرَكّب** بين ما هو إقتصادى وإجتماعى وسياسي يتأثر بسُلّم القيم فى المجتمع إيجابًا وسْلبًا ، بمعنى أنها – أى القيم – تؤثر فى المخزون المعرفي والمهاره المكتسبه من التعليم ، والذى يمثل رصيدًا من المدْخلات المهمه فى عملية الإنتاج ، وكذلك سلامة الإنسان وعافيته .

وبالمنطق نفسه ، فالتعليم وسيله للصحه ، والصحه أداة فى التعليم ، وهكذا دواليك فى شبكة علاقات الإنتاج بين مختلف القطاعات .

إنّ نظام التعليم وبنيته وأهدافه وسياساته رغم التوسع الكمى فيه ، بالإضافة إلى حجم الإنفاق الكبير عليه ، فلا يزال فى صورته الحاليه عاجزًا عن الوفاء بطموحاته القطاعيه ، بل لا يزال قاصرًا عن الوفاء بطموحات التنمية بمفهومها الحضارى المتكامل .

يضاف إلى ما سبق أن معظم الإهتمام فى تطوير نظام التعليم قد تَركّز على الجوانب الفنية والتربويه من منطلق أحكام طرق التدريس بالنسبة للمُعلِمْ الفرد وطرق التعليم بالنسبة للطالب

الفرد ولم تَنَلْ النظره إلى نظام التعليم كنسق إجتماعى متفاعل مع البناء الإجتماعى الكلى إلا بقدرٍ ضئيل من الدراسة والإهتمام .

إن الحاجة ماسه لمراجعة الوظيفه الإجتماعية للتعليم ، وفى أساليب العملية التعليميه ذاتها من أجل أن يكون التعليم أداة لتحرير الإنسان المتعلم من كل المكونات التى تَعوّق العمل المنتج، والمشاركه الفعاله وذلك إنطلاقًا من أن يصبح فاعلاً فى محيطه وليس مجرد مُنْفِعِلٍ به مما يتطلب ربط التعليم بخطط التنميه المتكامله إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . وهذا يتطلب بالضرورة إعادة صياغة العملية التعليميه ، فلسفه وروحا وسياقًا وأسلوبًا .

وهذا يفتح الطريق أمام التعليم فى أن يكون مَدْخَلاً لتطوير مختلف صنوف المعرفة والخبره والمهاره الإنسانيه . ويتحقق ذلك من خلال إعادة صياغة مُعادلة العملية التعليميه بحيث ينصهر فيها تنمية القدرات الإنسانية المتميزه مع التقنية العملية .

إن الحاجة ماسة إلى تعليم يقوم على ثقافة تربويه علميه تقوم على الإختيار وتنمية الإبداع، بديلًا عن ثقافة الحفظ والذاكرة التى تقوم على التكرار والإتباع . وذلك كى يتحول التعليم إلى أداة فى تجديد النسيج الإجتماعى وذلك من خلال بناء إنسان ومجتمع جديدين .

٤ – توفير الأمن للمجتمع والفرد كهدف للتنمية

من أبرز **أهداف التنمية وشروطها تحقيق الأمن للمجتمع والفرد** . حيث أن توافر الأمن والأمان شرط ضرورى لحماية المكتسبات التنموية القائمه ، بالإضافة إلى أهميته فى متابعة الجهود الإنمائية واستمرارها . وللأمن جانبان الأول الجانب الوقائى الإنمائى الذى يتحقق معه إرساء قواعد الطمأنينه والإنتماء والعدل الإجتماعى . والثانى الجانب العلاجى وما يتضمنه من وسائل الردع والعقاب .

وحين يتم **إعداد خطط التنميه** ، فمن الضرورة مراعاة الخصائص النوعيه للفئات الإجتماعية المتنوعه ومتطلبات الأمن لكل فئه حيث الريف ، والحضر، والمناطق ذات الطبيعه الخاصة مثل شمال وجنوب سيناء والواحات والبادية ... الخ

فلكل قطاع من هذه القطاعات دوره في قضية الأمن والدفاع الإجتماعى وتنسيق إجراءات الوقاية والردع ، ومعالجة قضايا الأمن إلى جذور المعطيات التي تفرز مشاكلها ، إلى جانب المعالجة الأمنيه لما يهدد حياة الفرد والمجتمع .

رابعا : بَعْضُ من الحصاد

فى نهاية تناولنا لبعض الأبعاد الإجتماعية الرئيسيه للتنمية والتخطيط فإنه فى ختام هذا العرض نجد أنها ترتبط بإشباع الحاجات المعيشية للفرد والمجتمع ، كما أنها ترتبط برباط وثيق بالبناء الإقتصادى والإجتماعى وما يتيحه من مجالات الإشباع لتلك الحاجات .

هذا ويمكن **بلورة مفهوم الحاجات الفردية والمجتمعيه** الذى تنشده قطاعات المجتمع ، أو ما أسمته أدبيات التنميه بـ " الأبعاد الإجتماعية للتنميه " من مستوى العيش الإنسانى الكريم، والمشاركة الفَعّاله والمبدعه فى مجالات الحياة المختلفه . بمعنى أنه لا يمكن الإكتفاء بالبعض دون البعض الآخر. نظرًا لما يربطها جميعا من علاقات متداخله إيجاًبا وسلْباً .

وبناءً على ذلك أن يكون هدف الوفاء بهذه الإحتياجات على أساس خطة التنمية هو الغاية من مختلف الجهود التنمويه والتى تُسند مهمة برمجتها وتنفيذها إلى وزارات أو هيئات أو قطاعات ذات صفات إداريه وفنيه .

وإذا كان الإهتمام بالأبعاد الاجتماعية للتنمية والتخطيط يتركز على الحاجات فى حدها الأساسي فإنه – أي الحد الأساسي – يتم تقديره من خلال المعطيات الواقعيه وفى إطار منظومة القيم المجتمعيه لهذا الحد. ويَجِبْ مراعاة أن يتجه إشباع الحاجات الأساسية على الشّرائح الدنيا فى البناء الإجتماعى، وفى هذا المساق فإنه من مقتضيات العداله أن يتحدد السقف الأعلى للإشباع وذلك فى مجال ما يتطلبه من إستهلاك للسّلعْ والخدمات. ومن ثم فينبغي على خطط التنميه أن تراعى هذين الإعتبارين وذلك فى ضوء عدالة التوزيع من جانب ، والموارد والإمكانات من جانب آخر.

ولقد جاء فى أحد الحِكَمْ أو الأقوال المأثوره " ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان " ودلالة تلك الحكمة أنها تعتبر وحدة لا تتجزأ ، من حيث أنه كائن حي تتكامل وتتفاعل مقوّمات وجوده مع بعضها البعض ، كما يتفاعل الإنسان الفرد مع غيره من الأفراد والجماعات مِمّنْ يتعامل معهم

داخل المجتمع الكبير . حيث أنهم جميعًا متفاعلون تأثيرًا وتأثّرًا مع الظروف المجتمعيه التى تحيط بهم . وفى هذا السياق المتشابك والمعقد يحيا الإنسان ألمَركّبْ فى كيانه وحاجاته وقدراته ودوافعه .

من الأمور الطبيعيه أن الخبز ضرورى حتى تستمر حياة الإنسان . لكن الإنسان يعيش بالخبز والمعانى ، بحاجات الجسد وحاجات النفس والروح ، مع الواقع وبالوعى به ، مع ذاته ومع غيره ، مع ماضيه وحاضره ، وآفاق مستقبله .

الإنسان هو حاله وصيروره ، مُعْطِ وآخذ ، منتج ومستهلك ، هو مُرْسِلْ ومستقبل ، يدرك بالحواس كما يتصور بالخيال .

إن **الكيان الإنسانى** هو كل هذه المقومات فى عناصرها وأبعادها وطاقاتها المتعدده والمتنوعه . وهى كلها مجتمعه فى حاجة إلى تغذيه وتنميه من خلال العوامل والشروط المادية والنّفْسيه والتنظيميه . وذلك هو جوهر الأبعاد الإجتماعيه للتنميه والتخطيط .

المصادر

- Georges Gurvitch(1967). la vocation Actuelle de la sociologie، Tom 1-, Ed, P.V.F., Paris.
- Saint – Simon (1814). De la Reopganistion, de la Société Europeénne, in OEUVRES de Saint-Simon et 'Enfantin, Paris, TXV.
- Henri Goubier (1955). La philosophie de l'histoire d'Auguste Comte, paris, Librainie des Meridiens, V.IL, No.3.
- Nations Unies,(1959). Etude Internationale des programmes d'Action Soiale, N.Y.
- Paul Chauchard (1954). Physiologie de Moeurs, Paris, P.U.F.